

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١٥

بتعديل بعض أحكام قانون الري والصرف

الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤

### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون العقوبات ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان ؛

وعلى القانون المدني ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة

أو التحسين ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى ؛

وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ فى شأن الطرق العامة ؛

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحسين وصيانة الأراضى الزراعية ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية ؛

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية

من التلوث ؛

وعلى قانون الري والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨١ بإنشاء الهيئة المصرية العامة

لحماية الشواطئ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناءً على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قرار:

### القانون الآتي نصه

#### ( المادة الأولى )

يُستبدل بنصوص المواد أرقام (٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣) من أحكام قانون الري والصرف

الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ النصوص الآتية :

#### المادة (٩٠) :

"يعاقب على مخالفة كل حكم نص عليه في المادتين رقمي (٣٩، ٩) بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل على عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وتضاعف العقوبة في حالة تكرار المخالفة .

ويعاقب على مخالفة كل حكم نص عليه في المواد أرقام (٨١، ٥٤، ٤٨، ٧) والبند (ج) من المادة (٥) والبند (٢) من المادة (٨٢) بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه".

#### المادة (٩١) :

"يعاقب على مخالفة كل حكم نص عليه في المواد أرقام (٥٣، ٥١، ١٨) والبند رقم (١) من المادة رقم (٨٢) بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه".

#### المادة (٩٢) :

"يعاقب على قطع النخيل والأشجار دون الحصول على ترخيص بذلك بالمخالفة لنص المادة رقم (٨) بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه".

ويعاقب على مخالفة البند رقم (٢) من المادة المشار إليها في الفقرة السابقة بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه، ولوزارة الري أن تقوم بالفرس والرعاية على نفقة المخل بتعهده .

المادة (٩٣) =

"يعاقب على مخالفة كل حكم نص عليه في المادتين رقمي (٤٥،٣٥) والبنود أرقام (٧،٦،٥،٤،٣) من المادة رقم (٨٢) بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، وتضاعف العقوبة في حالة تكرار المخالفة ويعاقب على مخالفة كل حكم نص عليه في المواد أرقام (٧٥،٧٣،٥٧،٤٩،٣٧،٢٤،٢٣) والبندين رقمي (٩،٨) من المادة رقم (٨٢) والقرارات الصادرة وفقاً للمادة رقم (٦٠) بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه".

( المادة الثانية )

يُنشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٤٣٦ هـ

( الموافق ٧ أكتوبر سنة ٢٠١٥ م ) .

**عبد الفتاح السيسي**